"مفاجأة اكتوبر"

رفض بغداد استقبال لجان التفتيش الجديدة واحتمالات المواجهة مع واشنطن

مرة اخرى تعود قضية تدمير اسلحة العراق المحظورة الى الواجهة مهددة باحتمال مواجهة عسكرية اخرى بين العراق والولايات المتحدة.

فقد تم اخيرا تشكيل الفريق الجديد من مفتشي الاسلحة الدوليين (اونموفيك) والذي اصبح مستعدا لدخول العراق خلال اسابيع.

واكدت وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت خلال اجتماعها (23 اب 2000) مع هانز بليكس رئيس لجنة التفتيش والتحقق والمراقبة التابعة للامم المتحدة لنزع سلاح العراق (اونموفيك): "الدعم القوي" للولايات المتحدة للجنة، و "استعدادها للمساعدة بجميع الوسائل الممكنة"،كما اضافت ان "هذه ليست عقوبة ضد العراق، لكنها مناسبة تمكنه من التخلص من العقوبات".

وقبل ذلك بيوم واحد نسبت صحيفة "نيويورك تايمز" الى شخصية امريكية رفيعة المستوى ان الامريكيين يخططون لهجمة اخرى على بغداد في شهر تشرين الاول (اكتوبر)، الامر الذي اخذ يشار اليه بمفاجأة اكتوبر.

وقد جاء رد فعل الحكومة العراقية على لسان نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز (2000/8/23) رافضا التعاون مع الفريق الجديد بقوله: "ان الموقف العراقي معروف وهذا يعني ان العراق لن يستقبل اي شخص له علاقة بالقرار وما نتج عنه"، مشيرا الى ان لغة التهديد التي تستخدم حاليا لن ترهب العراق. واكد "ان العراق مستعد لمواجهة كل التهديدات لان القرار لا يحقق له اي مصلحة".

ان انشاء لجنة اونموفيك جاء بقرار من مجلس الامن بتاريخ 17 كانون الاول 1999، لتحل محل "اونسكوم" التي غادرت العراق في كانون الاول 1998 عشية موجة القصف الامريكي والبريطاني.

وجاء قرار تشكيل اونموفيك بعد جهد دبلوماسي مكثف كان لفرنسا وبريطانيا الدور الاكبر فيه، كما ان صياغة القرار وتشكيلة اللجنة استجابت للكثير من الطلبات الروسية وبالتالي العراقية، ومع ذلك رفضته بغداد.

وفي اواخر اب اعلن بليكس ان فريقه المكون من 44 مفتشا والمختار من 19 دولة جاهز للعمل وبانتظار سماح بغداد له بذلك. وتشجيعا لبغداد، وعد بليكس بان تكون اللجنة الجديدة "جهازا لائقا ومناسبا تابعا للامم المتحدة"، وفي حديث مع الاذاعة البريطانية في 6 آب، قال بليكس: "من المسلم به عموما ان التفتيش مهما يكن تفصيليا وفعالا

لا يستطيع على الاطلاق ان يعطي اجابة كاملة مئة في المئة او رسم خريطة للقدرة التي تمتلكها العراق"، واضاف: "اعتقد انه يتعين على مجلس الامن ان يقبل بذلك".

ان رفض بغداد كان متوقعا ومع ذلك بقي بليكس وهو سويدي ومدير سابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية يأمل" ان العراق قد يغير رأيه ويسمح لمفتشي لجنته بالدخول للعراق".

ان قرار بغداد بعدم استقبال "اونموفيك" اعاد الكرة مجددا لملعب مجلس الامن، الذي يتوجب عليه مناقشة الامر عندما يرفع بليكس تقريره للمجلس في مطلع شهر ايلول.

السؤال ماذا سيكون بمقدور مجلس الامن عمله وهو في حالة الانقسام المعروفة.

مسوغات رفض النظام العراقي

- بعد ان تجرعت بغداد ضربة "ثعلب الصحرا" في كانون الاول 1998، ليس لها ماتخشاه من الضربات الجوية الامريكية. بل ان تلك الضربة كشفت ضعف الموقف الامريكي، والاحراج الذي تسببت به للدول المجاورة التي سمحت للطائرات الامريكية استخدام اراضيها.
- وتعتقد بغداد ان طوق العزلة والحصار اخذ يتفكك، ومزيد من الصمود سوف لا يضر النظام. كما ان الانقسام في صفوف مجلس الامن في اتساع، خاصة وان ثلاثة من البلدان المؤيدة لامريكا، وهي الارجنتين وكندا وهولندة، ستترك موقعها الدوري في مجلس الامن. وهكذا تجد بغداد نفسها سعيدة بانها وضعت مجلس الامن امام مأزق سياسي، بأمل ان يكريس انقسامه على اقل تقدير.
- ان اي عملة عسكرية لا تسقط النظام ستؤدي الى تقويته، وتقرب الاخرين الى الاقتناع بان الحوار والتفاهم مع بغداد هو الخيار الافضل، ومن هذا المنطلق قال طارق عزيز (8/23) في معرض رده على سؤال حول استعداد العراق للحوار مع الولايات المتحدة: "ان العراق مستعد للحوار منذ عام 1992 وحتى الان، وليست لديه موانع في ذلك انما الامريكيون هم الذين يرفضون الحوار لانهم يخشون ان تنفضح مواقفهم، وبالتالي يخسرون".
- ان عودة لجان التفتيش عن الاسلحة هي اهم ورقة بيد بغداد في التعامل مع مجلس الامن، وسيكون من الصعب التنازل عنها من دون ثمن: اعادة تأهيل النظام، او على الاقل فتح الطريق امام ذلك برفع العقوبات كخطوة اولى، وليس مجرد تعليق العقوبات كما جاء في القرار 1284. كما ان مرور الزمن في هذا الشأن لمصلحة بغداد التي استفادت من غياب لجان التفتيش لاعادة بناء ترسانتها، وهذا ما اكدته المخابرات الالمانية مؤخرا عن قيام بغداد بتطوير صواريخ (آبابيل-100).

- ان الحاجة العالمية للنفط العراقي في ضوء ارتفاع اسعار النفط الحالية تقوي يد بغداد، فأي ضربة جوية امريكية قد تتسبب في وقف تدفق النفط بما يخلق ازمة نفطية حادة يصعب على واشنطن تحملها خاصة وهي على ابواب انتخابات رئاسية.
- اثبتت الاحداث السابقة بان الضربات الجوية غير القاتلة تحولت الى سلاح اعلامي لترحيل مشاكل النظام الداخلية للخارج، ووسيلة كسب العطف العربي والاسلامي. وعليه فان احتمال الضربة الجوية يصبح بالنسبة لبغداد اغراء وليس احترازاً.
- ان النظام العراقي معني بحماية نفسه وادامة سلطته وليس رفاه شعبه، بل انه استخدم معاناة هذا الشعب لابتزاز الرأي العام العالمي والغربي بالذات. فأستمرار العقوبات التي كانت تعول الادارة الامريكية عليها في الضغط على النظام فقدت اهميتها بالنسبة لنظام عرف كيف يستغل العقوبات كشماعة لتعليق كافة استحقاقات الهزائم التي ورط العراق بها.

وبمرور اكثر من عشر سنوات على الحصار تطبع النظام مع الوضع وذلك بخلق مافيات اقتصادية لم يعد من مصلحتها رفع العقوبات اصلا. فاضافة الى الغاء سقف مبيعات العراق النفطية ادى ارتفاع اسعار النفط الى تصاعد عوائد النفط العراقية واي رفع للحظر لا يمكنه من زيادة مبيعات العراق النفطية.

وقد استطاع النظام العراقي تجاوز قيود الامم المتحدة في حرية التصرف بالعوائد عبر التهريب الذي بلغ اكثر من 200 الف برميل يوميا عبر الخليج، اضافة الى مائة الف برميل في اليوم للاردن وغيرهما الى تركيا. كما اصبح منح العقود النفطية وسيلة نافذة بيد بغداد للكسب السياسي ليس على المستوى الدولي فحسب بل حتى على مستوى الرشوة الشخصية للمتعاونين مع النظام.

ان قرارات بغداد تقررها عقلية حاكم يتلذذ بلغة التحدي والخطابة الحماسية القائمة على انفصام ذهني عن الواقع. وقد جاء الرفض العراقي لاستقبال اونموفيك، على خلفية الحملة الاعلامية ضد الكويت والسعودية الى حد التهديد باعادة تقلينهما "الدرس مجددا".

كيف ستتعامل واشنطن مع القرار العراقي

لقد رفض العراق قرار مجلس الامن 1284، بما في ذلك لجان التفتيش، منذ صدوره في كانون الاول 1999، ولم تعتبر واشنطن ذلك مبررا لاستخدام القوة، وفي حينها قال مساعد وزيرة الخارجية الامريكية ديفيد وليش (21 كانون الاول 1999): ان العراقيين "اذا اختاروا التمسك بموقفهم بانهم لن يطبقوا القرار عندها يكون ذلك هو

خيارهم وانهم بذلك يبعدون ذلك اليوم الذي يمكن فيه معالجة قضيتهم المتعلقة بالعقوبات"، اي ان العقوبات ستبقى لا اكثر ولا اقل.

واليوم، بعد مضي تسعة شهور، كرر وكيل وزارة الخارجية الامريكي توماس بيكرنج الموقف ذاته بقوله: "ان القرار اجباري، فان لم يلتزم العراق، بقيت العقوبات على حالها".

ان حال التسليم بالامر الواقع يعكسها سلوك السفيرالامريكي لدى الامم المتحدة، ريتشارد هولبروك، الذي لم يزج نفسه في هذه القضية، وقال انه منشغل جدا بقضايا اخرى.

ان هذا السلوك يعكس توجهات الرئيس الامريكي كلينتون الذي اعتمد سياسة الاحتواء وبالتالي العقوبات تجاه العراق، بأمل تحييد الشأن العراقي. الا ان المجابهة الدبلوماسية المتوقعة بين العراق ومجلس الامن ستركز الانظار على سياسة ادارة الرئيس كلينتون تجاه العراق، خصوصا وان انتخابات الرئاسة الامريكية على الابواب، وسبق ان تعرضت سياسة الرئيس كلينتون لانتقاد شديد من الجمهوريين شاركهم فيها بعض الديمقراطيين، قائلين ان ادارة كلينتون لم تتصرف بحزم كاف لارغام صدام حسين على قبول فرق التفتيش، الامر الذي سيزيد الضغط على الادارة الامريكية الحالية للرد عسكريا في حال استمرار بغداد رفض عودة المفتشين الدوليين.

فأي تراخ امريكي سيستغل من قبل الجمهوريين كدليل على ضعف الادارة الديمقراطية امام صدام حسين، واي استخدام عسكري محدود لا يطيح بصدام او يجبره على عودة المفتشين، سوف يتحول الى نصر للاخير، وورقة انتخابية رابحة للجمهوريين.

ان هذا المأزق السياسي وتراجع شعبية آل غور في انتخابات الرئاسة، وهيلاري كلينتون في انتخابات الكونغرس، كل ذلك سيتضافر بأتجاه احتمال "مفاجأة اكتوبر". ان احتمام الشأن العراقي في انتخابات الرئاسة الامريكية امر طالما حاول الحزبان تحاشيه، ولكن الفضل في عودته للواجهة سيكون لصدام.

هل سيكون صدام وراء "مفاجأة" تقوم بها امريكا، طالما فشلت المعارضة العراقية في اقناعها بالقيام بها؟

(الملف العراقي، العدد 105، أيلول2000)

❋ ❋ ❋